التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية 2008

إعداد
نمر هاشم غربيه
رئيس قسم الصناعة والطاقة
دائرة الإحصاءات العامة
الأردن

التوصيات الدولية للاحصاءات الصناعية 2008

1. تم **صياغة التوصيات الدولية للإحصاءات الصناعية لأول مرة عام 1953.**
2. **كانت اخر مراجعة** لها **عام 1983.**
3. في **عام 2006** تم **التقدم باقتراح** لمراجعة **التوصيات الدولية.**
4. تم **اعتماد** الجزء **الاول من التوصيات الدولية لعام 2008.**

الجزء الاول:

1. خصائص الوحدات الاحصائية.
2. بنود البيانات وتعاريفها.
3. بنود بيانات التقارير الاولية.

الجزء الثاني:

1. مؤشرات الاداء.
2. مصادر وطرق تجميع البيانات.
3. استراتيجية جمع البيانات.
4. جودة البيانات والبيانات الفوقية.
5. نشر الاحصاءات الصناعية.

"التوصيات الدولية موجهه الى منتجي بيانات الاحصاءات الاقتصادية بشكل عام والى منتجي الاحصاءات الصناعية بشكل خاص"، حيث تتكون هذه التوصيات من:

- **التوصيات الدولية للاحصاءات الصناعية.**
- **الارشاد من اجل التنفيذ.**

اما فيما يتعلق بالبند من التوصيات الدولية للاحصاءات الصناعية فهي تنقسم الى اربعة فصول هي:

اولاً: نطاق الاحصاءات الصناعة. ويتم التحدث فيه عن:

1. **النشاط الاقتصادي: هو المجهود الذي يبذله الفرد لاشباع حاجاته او الحصول على الاموال والخدمات، اما في مدار البحث فهو تجميع الاعمال التي ينفذها كيان معين باستخدام اليد العاملة وراس المال والخدمات لانتاج سلع او خدمات. وبطريقة ابسط هو القيام بعملية معينة رئيسة او عمليات فرعية تدر سلعا او خدمات.**

2. الطبيعة المتكاملة للانشطة الاقتصادية: يعتبر التكامل اساس النشاط الاقتصادي (يعامل وحدة واحدة) لكن هناك بعض الانشطة تتكون من اكثر من وحدة احداها رئيسة (نشاط صناعي) والاخرى وحدات فرعية (خدمات او تجارة). على سبيل المثال، هناك منشأة تنتج دهانات (وحدة رئيسة) وهناك وحدة أخرى تتبع نشاط التجارة (تبيع منتجات المنشأة) فإذا كانت بياناتها المالية مستقلة عن الوحدة الأم يتم استيفاء بياناتها كقطاع او وحدة تجارية مستقلة، أما إذا كانت مرتبطة مع المنشأة الأم بجميع البيانات المالية فتعتبر بياناتها ضمن المنشاة الام في قطاع الصناعة.

3. نطاق القطاع الصناعي:

طبيعة الإحصاءات الصناعية تتحدث عن الوحدات العاملة في القطاع الصناعي، والتي تندرج تحت الأنشطة التالية:

- الصناعات الإستخراجية والتعدينية (إستخراج الغاز الطبيعي والنفط الخام، الفوسفات والبوتاس وكذلك قطاع الكسارات).
- الصناعات التحويلية (المسالخ، المعاصر، المناجر، تكرير النفط الخام وغيرها الكثير).
- امدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء.
- امدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها.

4. وصف عام للأنشطة الاقتصادية المشمولة بالتوصيات: تم **ذكرها ووصفها.**

5. التعاقد الخارجي: الصناعة التحويلية والبيع بالجملة. بشكل عام يبين مدى التعاون ما بين الوحدة الرئيسة للإنتاج مع وحدة اخرى لتقديم وظائف معينة لإتمام عملية الانتاج للسلعة او الخدمة. فمثلاً المنشاة الرئيسة في الانتاج تقوم بعملية التصنيع ولديها سجلات محاسبية وتحتاج الى من ينظم لها الامور المالية (محاسبة تكاليف) فيتم الاستعانة بوحدة اخرى ضمن قطاع المالية لإتمام هذه العملية بما يسمى بالتعاقد الخارجي على اداء وظائف الدعم. وهناك أنواع أخرى من التعاقد الخارجي مثل التعاقد على اداء اجزاء من العملية الانتاجية او كلها.

6. تغطية الأنشطة الصناعية: يجب تغطية جميع الانشطة الصناعية من حيث جمع البيانات الاحصائية الصناعية بغض النظر عن حجم المنشاة الصناعية، حيث يوجد هناك منشآت توظف أقل من 5 عمال وتكون نسبة مساهمتها بالقيمة المضافة لا تتجاوز 3% وهناك منشات توظف 5 عمال فأكثر وتبلغ نسبة مساهمتها في القيمة المضافة 97%.

7. نطاق القطاع الصناعي من حيث التصنيف المركزي للمنتجات: يعتبر التصنيف المركز للمنتجات المستوى الثاني (CPC2) تصنيفاً شاملاً لكل السلع والخدمات والذي تم تنقيحه الى (ISIC2.1).

ثانياً: الوحدات الاحصائية:

ان الوحدة الاحصائية هي الكيان أو الجزء الذي تجمع منه البيانات ، وتسمى وحدة العد التي تستخدم كأساس لجمع البيانات. ويفضل عند جمع البيانات ان تتم من خلال السجلات اللازمة بحيث يتمكن الاحصائي من الافادة من المعلومات والبيانات المحاسبية النظامية مما يعطي دقة اكثر في دراسة واقع القطاع الاقتصادي.

انواع الوحدات الاحصائية:

- الوحدة المؤسسية: هي الوحدة الاساسية لنظام الحسابات القومية، حيث تتصف بما يلي:

1. مؤهلة لامتلاك سلع واصول.
2. قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية.
3. قادرة على تحمل ذمم ومسؤوليات والتزامات في المستقبل.
4. لديها مجموعة كاملة من الحسابات من حيث الاصول والخصوم.

- مجموعة المنشأت ومفردها منشاة وهي مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويضطلع فيه بنوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي (غير المساعد) أو يعود فيه النشاط الإنتاجي الرئيس بمعظم القيمة المضافة. يذكر أن المشروع ضمن مؤسسة تشجيع الاستثمار يعد منشأة.

- المؤسسة وهي منشاة او جزء منها وتعمل تحت ملكية او سيطرة جهة معينة واحدة ذات كيان قانوني واحد.

ثالثاً: خصائص الوحدات الاحصائية:

1. رمز التعريف.
2. الموقع.
3. نوع النشاط.
4. نوع المنظمة الاقتصادية.
5. نوع المنظمة القانونية وملكيتها.
6. الحجم.
7. الخصائص الديموغرافية.

رابعاً: بنود البيانات وتعاريفها.

تعتبر السجلات والمعاملات الدفترية المصدر الرئيس للبيانات والمعلومات الإحصائية الصناعية، حيث أن الدقة والمعلومات الصحيحة تستوجب وضعها ضمن إطار محاسبي دفتري دقيق وذلك لضمان التمثيل الأفضل للبيانات الإحصائية.

تعاريف بنود البيانات (بنود الاستبيان):

- عند التعامل مع البيانات الاحصائية يجب معرفة خصائص الوحدات الاحصائية القابلة للعد من حيث انها كانت عاملة اثناء فترة العد المرجعية كما ويجب معرفة عدد هذه الوحدات (اطار المسح) وذلك لغايات سحب العينة.
- قد تحوي الاستبيانات بعض الاسئلة عن العمالة والتوظيف وكذلك الفترة الزمنية المتعلقة بالعمالة.
- يجب التفريق ما بين المستخدمين والحالة العملية فهناك من العمال:

1. العاملون فعلياً في المنشأة بمن فيهم اصحاب العمل وذويهم.
2. العمال الموسميين والمؤقتين والذين يتم الاستعانة بهم خلال فترة زمنية من عمل المنشاة.
3. العاملون في بيوتهم لحساب المنشاة.

- تعويضات العاملين : هي الرواتب والأجور النقدية المستحقة للعاملين وكذلك المزايا العينية واية مساهمات اخرى لصالح العاملين في المنشاة.

- النفقات الأخرى: والتي تدخل في حسابات القيمة المضافة ويطلق عليها ما يسمى بالاستهلاك الوسيط وهو قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات لعملية الإنتاج الرئيسي والثانوي.

- النفقات الغير داخلة في حسابات القيمة المضافة فيطلق عليها مدفوعات من عوائد الملكية.

- الايرادات المنوعة والتي تتمثل بالإنتاج القائم والمقبوضات من عوائد الملكية.

اما المقصود بالإنتاج القائم فهو: قيمة الإنتاج من النشاط الرئيسي + قيمة إنتاج الأنشطة الثانوية (الهوامش التجارية + إيرادات الخدمات المقدمة للغير).

- القيمة المضافة هي الفرق ما بين الانتاج القائم والاستهلاك الوسيط.
- المخازين وهي قيم وكميات السلع الموجودة لدى المنشاة نفسها او تحت سيطرتها في مكان اخر.
- الضرائب والاعانات.
- الموجودات الثابتة (الاصول غير المالية).

بنود البيانات المراد الابلاغ عنها دوليا: عند الانتهاء من الحصول على البيانات الاحصائية الصناعية من خلال جمع وتبويب وتحليل هذه البيانات يفضل نشر هذه النتائج والارقام على المواقع الالكترونية للبلدان المعنية ببياناتها الصناعية حتى يتسنى للآخرين الاطلاع عليها والافادة منها. وقد تكون هذه البيانات إما شهرية او ربعية او سنوية.

الارشاد من اجل التنفيذ:

اولا:

- **مؤشرات الاداء**
- **اهداف مؤشرات الاداء**
- **انواع مؤشرات الاداء:**

1. **معدلات النمو**
2. **مؤشرات النسب**
3. **مؤشرات الحصص**

ثانيا: مصادر البيانات وطرق تجميعها: تنقسم مصادر البيانات الى قسمين:

1. **المصادر الادارية:**
2. **الدراسات الميدانية الاحصائية: وهو على نوعين:**
   - **المسح الميداني المباشر للمنشآت.**
   - **المسح الميداني المختلط للأسر المعيشية والمنشآت.**

طرق تجميع البيانات:

1. التحقق من صحة البيانات وتحريرها: وذلك لضمان جودة البيانات.
2. الافتراضات
3. طرق الاجمال (التجميع):

ثالثاً: استراتيجية جمع البيانات: قد يلجأ صاحب العلاقة الى اكثر من طريقة للحصول على هذه البيانات بما يخدم البحث قيد الدراسة.

1. الاطار الاحصائي للسجل التجاري للصناعة (الاطار الشامل):
2. عند التعامل مع وحدة العد الإحصائية (المنشأة الصناعية) يجب النظر إلى حجم المنشأة وذلك من خلال عدد العاملين فيها.
3. طريقة الدراسات الاستقصائية
4. نطاق وتغطية المسوح المختلفة
5. التوفيق ما بين المسوح السنوية وغير السنوية
6. الفترة المرجعية (فترة الاسناد الزمني او المرجعية الزمنية):

رابعاً: جودة البيانات والبيانات الفوقية:

تحسين **جودة البيانات الاحصائية:**

ابعاد الجودة:

1. **الشروط المسبقة للجودة**
2. **العلاقة بالهدف**
3. **المصداقية:**
4. **الدقة:**
5. **حسن التوقيت**
6. **الصحة المنهجية**
7. **التماسك**

مؤشرات الجودة: يمكن تصنيف مؤشرات الجودة كما يلي:

1. **مؤشرات رئيسة والتي تقدم القياس المباشر لجودة البيانات.**
2. **مؤشرات مؤيدة والتي تقدم قياسا غير مباشر للجودة**
3. **مؤشرات لاجراء مزيد من التحليل**
4. **يجب ان تشمل البيانات التي توثق الاحصاءات الصناعية ما يلي: تغطية البيانات وفتراتها وحسن توقيتها، تمكين الباحثين ومستخدمي البيانات منها، تكامل البيانات المنشورة، جودة البيانات، منهجية ايجاز البيانات، واخيراً اشكال نشر البيانات.**

خامسا: نشر البيانات الاحصائية:

1. النشر: حيث يكون نشر البيانات محكوما بما يلي:

- سرية البيانات
- المساواة
- الموضوعية

2. مراجعة البيانات.

3. أشكال النشر «ان اختيار طريقة نشر البيانات يجب ان تلبي متطلبات واحتياجات المستخدمين».